The Permanent Mission
of the Kingdom of Morocco
to the United Nations

البعثة الدائمة
للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة
نيويورك

# كلمة السيد الطيب الفاسي الفهري

## وزير الشؤون الخارجية و التعاون

## للمملكة المغربية

## أمام الدورة الرابعة و الستين

## للجمعية العامة للأمم المتحدة

## نيويورك، 26 شتنبر 2009

الرجاء الإنتباه عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة،

معالي السيد الأمين العام، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، باسم المملكة المغربية أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بأخلص التهاني، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، معربا لكم عن اعتزازنا بتولي ممثل بلد مغاربي شقيق رئاسة هذا الجهاز الأممي الهام ، مؤكدين لكم استعداد الوفد المغربي لدعم جهودكم الهادفة إلى تعزيز دور منظمتنا، و تأهيلها لرفع التحديات التي يواجهها العالم اليوم.

كما أغتنم هذه الفرصة، لأعرب لمعالي الأمين العام، السيد بان كي مون، عن تقديرنا و دعمنا للمساعي الحثيثة، التي يبذلها، لتمكين منظمة الأمم المتحدة من إنجاز الأهداف التي أنشأت من أجلها، و تحقيق تطلعات شعوب العالم خلال الألفية الثالثة.

السيد الرئيس،

لقد شكلت الأزمات الدولية بحكم طبيعتها الشاملة و أبعادها المتعددة و تداعياتها المختلفة حافزا إضافيا لتدعيم عملنا الجماعي، ولتقوية التنسيق بين مكونات مجموعتنا الدولية.

فالحرب العالمية الثانية، بوصفها النزاع المسلح الأكثر دموية في تاريخ الإنسانية، دفعت بالجهود الدولية إلى إرساء أسس الأمن و السلم العالميين، وتدعيم خيار التعاون وإنماء العلاقات الودية بين الأمم، عبر إنشاء منظمة الأمم المتحدة، كإطار لتنسيق العمل الجماعي، ونشر القيم الإنسانية الكونية.

واليوم، يشهد العالم أزمات اقتصادية ومالية وغذائية وطاقية متوالية وغير مسبوقة، هزت دعائم الحكامة العالمية، وأثرت على المنظومات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية لكل الدول، لاسيما النامية منها.

و باعتبارها الضمير الحي للمجتمع الدولي و التجمع الأكثر تمثيلية، تشكل منظمتنا الإطار الأنسب لتنسيق عملنا المشترك، وتفعيل المبادرات الجماعية، من أجل تطويق تداعيات هذه الأزمات، من خلال تبني حلول توافقية و تضامنية.

و تبقى إقامة حكامة اقتصادية ناجعة وعادلة، رهينة بتفعيل النظام المتعدد الأطراف، على أساس روح الواقعية والفعالية والابتكار، كمحددات أساسية لإيجاد حلول تستجيب لآمال وتطلعات الأجيال الحاضرة والقادمة.

السيد الرئيس،

لقد شكل اعتماد أهداف الألفية للتنمية مرجعية مشتركة توافقية ومحفزة لتحقيق التنمية البشرية في العالم، عبر صياغة أهداف واضحة، ووضع جدولة زمنية محددة لبلوغها. وبفضل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، منذ قمة الألفية، تم تحقيق تقدم هام في العديد من الدول.

غير أن الخطوات المنجزة، تعتريها بعض الاختلالات في وتيرة تحقيق هذه الأهداف، سواء فيما بين الدول أو داخل الدولة الواحدة. ومن شأن ، المضاعفات السلبية للأزمة الاقتصادية الحالية أن تزيد من حدة هذه الاختلالات، خاصة بالنسبة لقارتنا الإفريقية.

و على هذا الأساس، فإن السنوات القليلة التي تفصلنا عن سنة 2015، تستدعي نهج مقاربة منسقة، وشراكة حقيقية من أجل تعبئة المزيد من الموارد المالية، في ضوء الالتزامات التي تم اعتمادها في إطار "توافق مونتيري" و"إعلان الدوحة"، حول متابعة تمويل التنمية، وكذا إعلان "مجموعة الثمانية" و "مجموعة العشرين".

كما يتطلع المغرب إلى أن يسفر الاجتماع الرابع الرفيع المستوى، حول تمويل التنمية، المزمع عقده في شهر نوفمبر القادم بنيويورك، عن نتائج في مستوى تطلعات الدول النامية، و يفضي إلى تشكيل "تكتل دولي للتنمية في أفريقيا"، كإطار لتنسيق الجهود و المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف في الآجال المحددة.

وبدورها فإن وكالات الأمم المتحدة للتنمية مدعوة لأن تجعل من أهداف الألفية، المرجعية الأساسية، والإطار الأنسب لعملها.

ومن هذا المنطلق، يجدر لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، على وجه الخصوص، اعتماد أهداف الألفية في صياغة تقريره حول "التنمية البشرية" باعتبارها مؤشرات عملية توافقية وشاملة و سلوك مقاربة جديدة تسمح بقياس نوعي وليس فقط كمي لمستوى العيش و تساير التطور المستمر لمفهوم التنمية.

وتجسيدا لهذه الرؤية، تشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في مايو 2005، أحد أعمدة المشروع المجتمعي للمغرب. فهي تنطلق من منظور متكامل للتنمية، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وقد حققت هذه المبادرة نتائج ملموسة ومشجعة في مجالات محاربة الفقر والإقصاء، وتطوير البنيات التحتية، وفك العزلة عن العالم القروي، من خلال تشييد الطرق والكهربة الشاملة، و تشجيع الأنشطة المدرة للدخل.

كما أن تأثير المبادرة لم يقتصر على مشاريعها التنموية والإدماجية، وإنما تجسد أيضا في أسلوبها المرتكز على التخطيط المحكم، والتقييم المستمر والمتابعة الدؤوبة، والتعبئة الدائمة للموارد الذاتية، وعلى إشراك المواطنين وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وهي بذلك تجسيد لسياسة القرب، القائمة على الانفتاح والإنصات والمشاركة الجماعية، والاستثمار الأمثل للإمكانيات المتاحة.

السيد الرئيس،

إذا كانت الجهود التنموية الجماعية في مجال التنمية لم ترق بعد إلى المستوى _المطلوب، فإن مفعولها سيبقى محدودا إذا لم تواكبها سياسات فعالة وشجاعة في مجال حماية البيئة، تدابير ملموسة للحد من تبعات التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد، أكثر من أي وقت مضى، مستقبل الإنسانية جمعاء.

ويرى المغرب أن مؤتمر كوبنهاغن حول التغيرات المناخية، الذي سينعقد في دجنبر المقبل، يشكل محطة مهمة في طريق التوصل إلى اتفاق دولي حول المناخ.

و يجدد المغرب في هذا الإطار التأكيد على الاقتراح الذي تقدم به خلال مؤتمر بوزنان- Poznan - ببولونيا، المنعقد في دجنبر 2008، والقاضي بإنشاء "صندوق متعدد الأطراف لنقل التكنولوجيا البيئية إلى الدول النامية"، لتمكينها من التصدي للآثار الجسيمة الناجمة عن التغيرات المناخية.

وحرصا من جلالة الملك محمد السادس على تفعيل إجرءات ملموسة للحفاظ على البيئة والحد من اثار التغيرات المناخية، أعطى تعليماته للحكومة المغربية لتنكب على وضع ميثاق وطني شامل للبيئة يستهدف الحفاظ على مجالاتها ومحمياتها ومواردها الطبيعية ضمن تنمية مستدامة و صيانة التراث الثقافي باعتبار البيئة رصيدا مشتركا للأمة ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة. ووفقا لنفس المنظور سيتم تفعيل الاستراتيجية الوطنية التي اعتمدها المغرب في مجال الطاقة والهادفة إلى تطوير الطاقات المتجددة، إضافة إلى إعادة استخدام المياه العادمة.

السيد الرئيس،

انطلاقا من التزامها بعملية السلام في الشرق الأوسط، كخيار لا محيد عنه، تنخرط المملكة المغربية بمسؤولية وروح بناءة في كافة جهود المجتمع الدولي، الرامية إلى إعادة إطلاق حقيقي لعملية السلام على أسس متينة، وفقا لضوابط الشرعية الدولية، والالتزامات والاتفاقات السابقة بين الأطراف المعنية، ومبادرة السلام العربية، باعتبارها خيارا واقعيا يعكس الإرادة العربية المشتركة للتوصل إلى حل عادل وشامل، يكفل للشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها السورية واللبنانية، ويضمن لكافة شعوب المنطقة العيش في أمن واستقرار وسلام.

وتتابع المملكة المغربية بتقدير جهود الإدارة الأمريكية والمواقف المشجعة التي عبر عنها الرئيس أوباما، وتتطلع إلى أن تواصل جهودها الحثيثة لتجاوز الصعوبات التي تعترض مسلسل السلام. كما نثمن كل الجهود الدولية الأخرى، بما فيها الجهود الأوربية.

و لن يتأتى لهذه الجهود أن تعطي أكلها ما لم يوضع حد للممارسات الإسرائيلية غير الشرعية و المنافية لخيار السلام، وفي مقدمتها عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحصار الجائر على الشعب الفلسطيني الشقيق.

إن ما تعرفه مدينة القدس، من انتهاكات واستيطان وتهجير، بهدف تغيير الوضع القانوني والديمغرافي لهذه المدينة المقدسة يشكل انتهاكا صارخا للمواثيق الدولية و يتطلب تدخلا عاجلا لكل القوى المحبة للسلام.

وفي هذا الصدد، ما فتئ صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، يثير انتباه المجتمع الدولي إلى المخاطر المرتبطة بتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس، ويحث القوى الدولية الفاعلة على الإسراع بتطبيق مقتضيات الشرعية الدولية، بغية الحفاظ على المعالم الدينية والروحية والحضارية لهذه المدينة المقدسة، بما يوفر الظروف الملائمة لتفعيل عملية السلام.

وبخصوص الوضع في العراق الشقيق، فإن المغرب يدعم، بكل قوة، سيادة العراق ووحدته الوطنية والترابية، ويشجع الحوار الوطني للتغلب على كل الخلافات، من أجل إقامة مؤسسات وطنية، بمشاركة جميع المكونات السياسية والعرقية والمذهبية للشعب العراقي، حتى ينعم بالأمن والاستقرار، ويستعيد دوره الإقليمي والدولي.

إن هذه المنطقة الحساسة في أمس الحاجة لعمل بناء وهادف بعيدا عن كل أشكال التدخل الخارجي والمملكة المغربية تجدد هنا تضامنها مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لاسترجاع جزيرة طنب الكبرى وجزيرة طنب الصغرى وجزيرة أبو موسى.

السيد الرئيس،

إن تحقيق السلام عن طريق فض النزاعات، يظل في صلب المهمة التاريخية للأمم المتحدة، و ذلك بناء على مبدأ الحل السلمي للنزاعات، واحترام المساواة بين الدول، واستقلالها السياسي، ووحدتها الترابية، طبقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة. فضلا عن ضرورة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل و مواجهة الإرهاب بكل أشكاله.

وبصفته عضوا في "لجنة بناء السلام" التابعة للأمم المتحدة، فإن المغرب حريص على مواصلة جهوده لدعم الدول الأفريقية، في إطار تعاون جنوب-جنوب، ذى مضمون ملموس وأهداف محددة و مصالح مشتركة كأحد الأولويات التي سطرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للسياسة الخارجية المغربية.

و ما فتئ المغرب، باعتباره من الدول الأوائل التي شاركت بفعالية في عمليات حفظ السلام الأممية، يولي اهتماما خاصا لمجهودات الأمم المتحدة، الهادفة إلى الارتقاء بهذه العمليات، في إطار "الشراكة الجديدة" المقترحة على ضوء التحولات التي يعرفها العالم و متطلبات تحقيق سلم مستدام.

كما أن التطورات الأخيرة، التي عرفها ملف نزع السلاح، تشكل مؤشرا باعثا على التفاؤل، على ضوء المواقف والتصريحات التي تم التعبير عنها على أعلى المستويات، من أجل إعطاء دفعة جديدة للجهود الرامية لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وفي هذا الإطار، نأمل أن تتضافر الجهود الدولية والإقليمية، لإدخال معاهدة "الحظر الشامل للتجارب النووية" حيز التطبيق، على ضوء نتائج مؤتمر المادة 14 للمعاهدة، الذي كان للمملكة المغربية شرف رئاسته، إلى جانب الجمهورية الفرنسية يوم الخميس الماضي.

كما يتابع المغرب باهتمام، ويساهم في المداولات التي تخص إصلاح مجلس الأمن الدولي، معتبرا أن هذه العملية يجب ألا تكون غاية في حد ذاتها. بل ينبغي أن تتم وفق مقاربة توافقية و على ضوء ما سيقدمه هذا الإصلاح من قيمة مضافة لعمل المنظمة في مجال استتباب الأمن والسلم الدوليين، آخذين بعين الاعتبار الحاجة إلى ملائمة هذا الجهاز مع التحولات التي شهدها العالم، منذ الحرب العالمية الثانية.

السيد الرئيس،

لقد جعلت الأمم المتحدة، منذ نشأتها، من التعاون الدولي والإقليمي، هدفا لإرساء قواعد التعايش والسلم وحسن الجوار والتشاور، لرفع التحديات المشتركة، في وقت أصبحت فيه التكتلات الاقتصادية الإقليمية تلعب دورا محوريا، في مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية والبيئية.

وإيمانا منه بهذا الدور، ما فتئ المغرب يعمل على توطيد علاقات حسن الجوار، في محيطه المغاربي و الإفريقي. كما يدعم مسلسل الإتحاد من أجل المتوسط كإطار واعد لتعزيز الحوار والتعاون بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط.

ووعيا منه بالأهمية التي يكتسيها الفضاء الأطلسي، وما يتيحه من إمكانيات العمل المشترك، بادر المغرب، في 4 غشت 2009، إلى عقد اجتماع للدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، كأرضية لبناء شراكة أوسع مع الدول الأخرى المطلة على هذا المجال الجيوستراتيجي الهام.

ومن نفس المنطلق، عبر صاحب الجلالة الملك محمد السادس عن عزم المغرب القوي والدائم، على الإسهام بكل صدق، في بناء اتحاد المغرب العربي، وتفعيل هياكله وتعزيز العلاقات بين دوله الخمس، و بخاصة مع الجزائر الشقيقة ، استنادا للدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه هذا التكتل الإقليمي، في العمل مع مختلف شركاء المنطقة للمساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار خاصة في الفضاء الافريقي والشرق اوسطي والمتوسطي.

وإن إيماننا بضرورة تفعيل المشروع المغاربي، كتعبير عن إرادة وآمال شعوبه، لا يضاهيه إلا رغبتنا الأكيدة في العمل على رفع الحواجز التي تعيق تحقيق تطلعات الشعوب المغاربية وتعزيز العلاقات الأخوية بين دوله الخمس.

وعلى هذا الأساس، تجاوب المغرب بكل جد وصدق ومسؤولية، مع نداءات مجلس الأمن الدولي، للبحث عن حل سياسي ونهائي ومتفاوض بشأنه للخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية. وذلك بطرح مبادرته الشجاعة للحكم الذاتي، المشهود بجديتها ومصداقيتها من قبل المجموعة الدولية، باعتبارها أرضية واقعية لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل.

وبنفس المسؤولية انخرط المغرب في الدينامية الجديدة التي أوجدها المقترح المغربي، بدعم من مجلس الأمن الدولي، من خلال مسار المفاوضات، تحت إشراف الأمم المتحدة، حيث دعا مجلس الأمن في قراريه 1813 و1871 إلى التحلي بالواقعية وروح التوافق ، كسبيل للدخول في مفاوضات جادة ومكثفة، بغية التوصل إلى حل سياسي ونهائي ومتفاوض بشأنه في انسجام تام مع مبدأ تقرير المصير الذي لا يمكن لأي أحد أن يحتكره أو يؤوله بصورة إنتقائية ووفق أهداف مبيتة و خلفيات مفضوحة.

وإن المغرب، لعازم على مواصلة التعاون الكامل مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي، قصد التوصل إلى حل نهائي لهذا الخلاف الإقليمي، في احترام تام للسيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة المغربية، وبشكل يضمن لجهة الصحراء المغربية نظام حكم ذاتي، كفيل بضمان التقدم والرفاهية لساكنتها، والتدبير الديمقراطي لشؤونها المحلية.

السيد الرئيس

لقد كانت المملكة المغربية سباقة إلى الانخراط في العديد من المبادرات الدولية والجهوية، التي تستهدف ترسيخ قيم الحوار والتسامح والانفتاح على الآخر، خاصة فيما يتعلق بالحوار الضروري بين الإسلام والغرب، وكذلك تعزيز حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها، كما هو متعارف عليها عالميا.

ومتشبعا بمثل هذه القناعات، سيواصل المغرب توطيد علاقات التعاون المثمر والحوار الإيجابي على الصعيد الثنائي والإقليمي والشمولي و بنفس الإلتزام ستطلع المملكة المغربية بمسؤولياتها وستقوم بدورها كاملا في الأجهزة الأساسية لمنظمتنا بغية الإسهام في تقوية مصداقيتها وفعاليتها وإشعاعها.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.